الأمم المتحدة

A/HRC/37/79

الجمعية العامة

Distr.: General
31 January 2018
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والثلاثون

٢٦ شباط/فبراير – ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٨ الذي دعا فيه المجلس رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين للمجلس. وعملاً بقرار المجلس ٢٨/٣٣، يقدم هذا التقرير إلى المجلس في دورته السابعة والثلاثين التي تعقد في آذار/مارس ٢٠١٨، عوضاً عن دورته التي تعقد في حزيران/يونيه، على نحو ما طلبه المجلس أصلاً في قراره ١٨/١٨. ويقدم التقرير ما استجد من معلومات عن عمل مجلس أمناء الصندوق منذ التقرير السابق المقدم من رئيسه (A/HRC/34/74).

* تُعمم مرفقات هذا التقرير كما وردت.

GE.18-01439(A)

1801439

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٣
ألف – معلومات أساسية ٣
باء – الولاية ٣
ثانياً – أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء ٥
ألف – الدورة الرابعة والأربعون (جنيف) ٥
باء – الدورة الخامسة والأربعون (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) ٧
ثالثاً – التعاون التقني ١٢
ألف – التعاون التقني ومجالات العمل ذات الأولوية للمفوضية ١٢
باء – التآزر وإقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى ١٣
جيم – قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية ١٤
دال – النتائج الرئيسية والتحديات والتوصيات ١٥
رابعاً – حالة التمويل والجهات المانحة ١٥

Annexes

Page

I. Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends (2008–2017) 18
II. Voluntary Fund cost plan and expenditure (2017) 19
III. Financial status of the Voluntary Fund (2017) 20
IV. Donors and contributors (2017) 21

أولاً- مقدمة

ألف- معلومات أساسية

١- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٣٨/١٩٨٧، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. ويرمي الصندوق إلى تقديم دعم مالي لأنشطة التعاون التقني بغرض بناء وتعزيز المؤسسات والأطر القانونية والبنى التحتية الوطنية والإقليمية التي لها تأثير إيجابي طويل الأجل على تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- ويعمل مجلس الأمناء منذ عام ١٩٩٣، ويعين الأمين العام أعضاءه لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتتمثل ولاية مجلس الأمناء في مساعدة الأمين العام على تبسيط وترشيد أساليب عمل وإجراءات برنامج التعاون التقني. ويجتمع مجلس الأمناء مرتين كل عام، ويقدم تقارير عن أعماله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. ويتألف المجلس حالياً من ماري كلير أكوستا يوركيدي (المكسيك)، ومورتن كيايروم (الدانمرك) ولين ليم (ماليزيا)، وإيزي ساذرلاند - أدّي (غانا)، وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا). وقد رشح الأمين العام السيد كيايروم والسيدة لوتكوفسكا لملء المقعدين اللذين أخلاهما في عام ٢٠١٧ كل من إيلزي براندس كيريس (لاتفيا)، وكريستوفر سيدوتي (أستراليا) على التوالي. وانتخب المجلس في دورته الرابعة والأربعين، ماري كلير أكوستا يوركيدي رئيسة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

باء- الولاية

٣- لا يزال النهج الذي أعيد تحديد أهدافه، والذي وافق عليه مجلس الأمناء وعرضه في عام ٢٠١١ على الدول الأعضاء ضمن تقرير الأمين العام السنوي إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/16/66)، يثبت أنه نهج يحظى بتقدير مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان(المفوضية) وشركائها. وطوال الفترة قيد الاستعراض، واصل المجلس تقديم المشورة بشأن السياسة والمسار الاستراتيجي لمكونات التعاون التقني للمفوضية. وقد زادت قدرات مجلس الأمناء على تقديم المشورة الاستراتيجية في مجال التعاون التقني زيادة كبيرة وتعززت عن طريق زياراته إلى المكاتب الميدانية وإجرائه مناقشات مع جميع الشركاء على الأرض. وخلال السنوات الخمس الماضية، قام مجلس الأمناء بزيارة واحدة ميدانية على الأقل في كل منطقة من مناطق العالم.

٤- وبالنظر إلى أن أعضاء مجلس الأمناء أعضاء أيضاً في مجلس أمناء صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل، فقد واصل مجلس الأمناء تقديم توجيهاته إلى المفوضية في مجال السياسة العامة بهدف تحقيق أقصى حد من فعالية المساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين إلى الدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والآليات الدولية الأخرى على مستوى الدولة. وناقش مجلس الأمناء هذه التوجيهات الاستراتيجية في دورته العادية السابعة في جنيف في آذار/مارس ٢٠١٧ وفي اجتماعه الميداني الثامن في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وركزت تلك المناقشات على تعزيز دعم الصندوق المقدم إلى الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وعلى خطط العمل الوطنية الشاملة

لحقوق الإنسان والتوصيات المقدمة من أجل تنفيذ هذه الخطط (بالاقتران بالمؤشر العالمي لحقوق الإنسان الذي يتيح الفرصة للاطلاع بسهولة على المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان في بلد معين الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل)، وإدماج نتائج الاستعراض الدوري الشامل في وثائق الأمم المتحدة للتخطيط على الصعيد الوطني (أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والخطط الأخرى على المستوى القطري)، وقضايا حقوق الإنسان المواضيعية الرئيسية المحددة في التوصيات. وفي هذا الصدد، شجع المجلس أيضاً المفوضية على وضع مبادئ توجيهية داخلية مبسطة ومنظمة بشأن كيفية استخدام الصندوق من شأنها أن تكون أداة رئيسية لمكاتب المفوضية الميدانية من أجل توفير دعم متابعة أكثر فعالية للدول.

٥- وبناء على مشورة مجلس الأمناء في إطار ولايته، تواصل المفوضية تعزيز الاستخدام الاستراتيجي للموارد في إطار صندوقي التبرعات لزيادة تأثيرهما إلى أقصى حد، ولا سيما في مجالي بناء القدرات والخدمات الاستشارية على الأرض. وإن الجهود التي تبذلها المفوضية لتعزيز أوجه التكامل بين صناديق التبرعات دعماً لإدماج أكمل وأوفى للتوصيات المقبولة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من أدوات برنامج الأمم المتحدة على الأرض، تحظى بتشجيع كبير من أمناء المجلس وتلقى ترحيباً من جميع المنسقين المقيمين الذين اجتمع مجلس الأمناء بهم خلال زياراته الميدانية. ولاحظ مجلس الأمناء كيف أن كيانات الأمم المتحدة الموجودة في البلد تشارك بشكل متزايد من خلال ترتيبات تعاونية في دعم جهود الدول من أجل متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ويرى مجلس الأمناء أن الدعم التقني المقدم خلال السنوات الخمس الماضية لوضع أدوات إلكترونية تتيح منهجة التوصيات وإجراءات المتابعة أمر حاسم لضمان اتساق وفعالية الدعم القطري المقدم لأغراض تنفيذ تلك التوصيات. وثبت أن الأدوات مفيدة أيضاً لإدراج التوصيات عند إعداد التقييمات القطرية المشتركة وما يليها من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٦- وطوال عام ٢٠١٧، أتيح لمجلس الأمناء عدد من الفرص للعمل مع المفوضية وشركائها بشأن أهمية برامج التعاون التقني في سياق الأعمال التحضيرية لدورة البرمجة الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأسهم أعضاء مجلس الأمناء خلال دورتيه السنويتين، سواء في جنيف أو في الأماكن التي للمفوضية وجود ميداني فيها وأثناء المشاورات الإقليمية للمفوضية ومن خلال تقديم معلومات خطية، في وضع برنامج السنوات الأربع القادمة للمفوضية. وتبادل مجلس الأمناء مع المفوضية الدروس المستفادة والخبرات المكتسبة التي جمعت على مدى السنوات الأربع الأخيرة بشأن الحالة على الأرض ونتائجه بشأن أهمية برامج التعاون التقني، وكفاءة وفعالية تنفيذ البرامج وتأثير النتائج المحققة واستدامتها. ويدرك مجلس الأمناء أن المدخلات التي قدمها من خلال هذه العملية اعتبرت مساهمة قيّمة في تحسين فهم نوع التعاون التقني الذي تكون المفوضية هي الأقدر على عرضه. وتمكن مجلس الأمناء أيضاً من خلال المعلومات التي جرى تبادلها طوال عملية البرمجة تلك من ملاحظة كيفية مراعاة مساهماته. وتمشياً مع الولاية التي طلب فيها إلى مجلس الأمناء تعزيز والتماس التبرعات والتعهدات تجاه صناديق التبرعات، نظمت دائرة الاتصال الخارجي في المفوضية ومجلس الأمناء على نحو مشترك خلال الفترة قيد الاستعراض عدداً من أنشطة التوعية لتبادل الخبرات والآراء الواردة من مجلس الأمناء فيما يتعلق ببرامج المفوضية

على الأرض، بما في ذلك تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال التعاون التقني. وتلقى مجلس الأمناء تعليقات إيجابية عقب تنظيم تلك المناسبات وهو ما ييسّر معرفة أفضل بالشراكات بين المفوضية والدول وبالنتائج الناجمة عنها.

٧- وأحاط مجلس حقوق الإنسان علماً مع التقدير في قراره ٢٨/٣٦ بمساهمة مجلس الأمناء، ولا سيما عناصر برامج التعاون التقني الجيد. ويرحب مجلس الأمناء ترحيباً كبيراً بهذا الإقرار وبالمناقشات التي تدور مع مجلس الأمناء خلال دورات المجلس التي تواصل تعزيز فهم أوسع نطاقاً للنتائج المحققة بدعم من المفوضية بالشراكة مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني على الأرض. وفي القرار، دعي رئيس مجلس الأمناء إلى تقديم التقرير السنوي المتعلق بعمل مجلس الأمناء إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين التي تعقد في آذار/مارس ٢٠١٨، وليس دورته التي تعقد في حزيران/يونيه على نحو ما طلبه المجلس أصلاً في قراره ١٨/١٨. وييسر هذا التغيير الذي أدخل في عام ٢٠١٦ وجرى تأكيده للسنوات القادمة، تعزيز تنسيق دورات مجلس الأمناء مع دورات المجلس ومواءمة التقرير السنوي لمجلس الأمناء مع السنة المالية، وذلك لتوفير أحدث المعلومات.

ثانياً- أنشطة صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

٨- عقد مجلس أمناء صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان دورته الرابعة والأربعين في جنيف في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧، ودورته الخامسة والأربعين في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في بيروت في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقام عدد أقل من الأعضاء بزيارة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وترأست الدورتين ماري كلير أكوستا يوركيدي.

ألف- الدورة الرابعة والأربعون (جنيف)

٩- اغتنم مجلس الأمناء فرصة اجتماعه في جنيف، بالتزامن مع الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، لتلقي معلومات مستكملة ومتابعة مختلف المناقشات المختلفة فيما يتعلق بالبند الخاص بالتعاون التقني في مجلس حقوق الإنسان. واستخدم مجلس الأمناء أيضاً الدورة للمساهمة في إعداد دورة البرمجة الجديدة للمفوضية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ من خلال الإحاطات وتبادل سلسلة من الدروس المستفادة التي يمكن أن تساعد على تعزيز برامج المفوضية على الأرض وتركيزها. وأجرى مجلس الأمناء مناقشات مع الأقسام ذات الصلة من المفوضية على أهمية مواصلة تعزيز القدرات المواضيعية على الصعيد الإقليمي والتكامل بين مختلف الجهود والبرامج الجارية. وأجريت مناقشات أيضاً بشأن دعم القدرات المعززة على الأرض لإعداد التقارير ولمتابعة عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما هيئات رصد المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وكرس مجلس الأمناء اتساقاً مع أساليب عمله العادية، يوماً واحداً من الدورة لتقييم تنفيذ البرامج التي يدعمها صندوق التبرعات للتعاون التقني، ووضع برنامج عملها في المستقبل، ومناقشة مسؤولياتها في ظل صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وخلال الاجتماع، اضطلعت السيدة ماري كلير أكوستا يوركيدي رسمياً بدورها بصفتها رئيسة منتخبة خلفاً للسيد كريستوفر سيدوتي.

١٠- وقدم ممثلو دوائر المفوضية المسؤولة عن الإرشادات العامة للتخطيط والبرمجة، إحاطة إلى مجلس الأمناء بشأن عملية وضع المسار الاستراتيجي الجديد للمفوضية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ولاحظ مجلس الأمناء مع التقدير الجهود التي تبذلها المفوضية من أجل الوصول إلى طائفة واسعة وعدد من أصحاب المصلحة وإشراكهم من خلال العملية التحضيرية، وجمع أكبر عدد ممكن من الآراء والإسهامات في تحليل الدروس المستفادة من الماضي، مع استشراف المستقبل، والاتجاهات والتطورات التي تتطلب من المفوضية توجيه اهتمام وتركيز خاصين.

١١- وأتيحت الفرصة لمجلس الأمناء لتزويد المفوضية بالآراء بشأن التحديات القادمة استناداً إلى خبرة حقوق الإنسان الفردية التي يتمتع بها أعضاؤها والآراء التي أعرب عنها أصحاب المصلحة أثناء دوراتها في الميدان. وأكد مجلس الأمناء على وجه الخصوص على استمرار التحديات العالمية التي تهدد مكاسب حقوق الإنسان على مدى ٧٠ عاماً آخر والحاجة الملحة إلى تعزيز الدوائر الانتخابية من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع. وتشكل الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني، ولا سيما إغلاق الحيز المدني في العديد من البلدان والاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان، فضلاً عن تحديات حقوق الإنسان التي يواجهها الأشخاص المتنقلون في جميع أنحاء العالم، بعض العناصر التي أكد مجلس الأمناء على أنها تتطلب اهتماماً خاصاً من جانب المفوضية. ولا تزال مجالات مكافحة العنصرية وكره الأجانب، والحصول على التنمية والتمتع بها ومكافحة عدم المساواة وأوضاع النزاع وانعدام الأمن وضرورة تعزيز آليات الإنذار المبكر وأهمية انتشار سيادة القانون والمساءلة في رأي مجلس الأمناء مجالات حاسمة لعمل المفوضية في السنوات القادمة. وأتيحت الفرصة لمجلس الأمناء من خلال الزيارات التي قام بها على الأرض لرصد القيمة المضافة التي أتت بها المفوضية إلى جميع هذه المجالات ومزاياها النسبية والتعاونية. ويرى مجلس الأمناء أنه عندما تحصل المفوضية على ما يناسب من الموارد ومن إمكانية الوصول، آنذاك سيحدث الدعم المقدم إلى أنشطة الدولة في مجال حقوق الإنسان تغييراً حقيقياً في الحياة اليومية لملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

١٢- ويتناول أحد البنود التي اهتم بها مجلس الأمناء على مدى السنوات الأربع الماضية التجارب والدروس المستفادة في مجال تقديم الدعم عن طريق التعاون التقني لإنشاء نظم حماية وطنية قوية، بطرق، منها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، لاحظ مجلس الأمناء النتائج التي تحققت من خلال جهود المفوضية لدعم إنشاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيزها، وأوصى المفوضية بمواصلة إعطاء الأولوية في دورة البرمجة الجديدة لتعزيز القدرات التشغيلية لتلك المؤسسات من أجل ضمان أن تعمل وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) وأن تستجيب بصورة كافية لعناصر الحماية الخاصة بولاياتها.

١٣- وإن دعم المفوضية على الأرض عن طريق التعاون التقني لأغراض إشراك ومتابعة أعمال الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة والاستعراض الدوري الشامل، هو أيضاً أحد مجالات التركيز خلال الدورة. وأشار مجلس الأمناء إلى التأثير الإيجابي لتعيين المزيد من موظفي حقوق الإنسان في ظل برنامج بناء القدرات في هيئات المعاهدات، في ١٠ مكاتب إقليمية تابعة للمفوضية وذلك من أجل دعم الدول، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها بإعداد التقارير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨. وقد عززت هذه القدرة المكرسة القدرات الشاملة للمفوضية على الأرض من أجل متابعة وتأييد الدعم

اللازم المقدم إلى الدول في تعاونها مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي تنفيذ التوصيات الصادرة عنها والاستمرار في ذلك. وأفضت المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية عن طريق هذا الدعم الإضافي إلى عمليات تصديق جديدة على المعاهدات، وتقديم تقارير الدول الأطراف المتبقية والوثائق الأساسية الموحدة المحدثة، وإجراء حوارات أفضل وأجدى أمام هيئات المعاهدات، وزيادة الاهتمام في عدد من البلدان بإضفاء الصبغة المؤسسية على لجانها التنسيقية المشتركة بين الوزارات القائمة بشأن إشراك آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة. ورحب مجلس الأمناء بدليل المفوضية العملي الخاص بالعمل الفعال مع هذه الآليات، الذي صدر في عام ٢٠١٦، وبدليلها التدريبي الذي صدر مؤخراً بشأن تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة.

١٤- وتلقى مجلس الأمناء إحاطة من الأمانة بشأن حالة تنفيذ خطة العمل وخطة تكاليف صندوق التبرعات للتعاون التقني، واستعرض بالتفصيل البرامج التي يغطيها صندوق التبرعات. وأيّد مجلس الأمناء حالة التنفيذ وخطة العمل لعام ٢٠١٧.

باء- الدورة الخامسة والأربعون (منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

١٥- وفقاً لممارسة مجلس الأمناء المتمثلة في عقد أحد اجتماعيه كل عام في دولة من الدول التي يكون للمفوضية وجود ميداني فيها، فقد عقد دورته الخامسة والأربعين في لبنان. وعلى غرار الزيارات الميدانية السابقة، كانت الزيارة ترمي أساساً إلى جمع ملاحظات في الموقع عن دور المفوضية والقيمة المضافة لجهودها، وهذه المرة عن طريق الوجود الإقليمي لرفع فهمه لنوع أنشطة التعاون التقني التي تقدمها المفوضية، وتقديم توجيهات ذات صلة. واغتنم المجلس فرصة زيارة المنطقة ليزور أيضاً مكتب المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أحد مكاتب المفوضية الذي حظي بدعم صندوق التبرعات على مدى السنوات العديدة الماضية.

١٦- وأتاح عقد الدورة في بيروت، وهي الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فرصة ممتازة للوقوف مباشرة على نوع التعاون التقني الذي تستطيع المفوضية قبل غيرها إتاحته في المنطقة، بدءاً بدورها في مجال الرصد واستناداً إليه. وناقش مجلس الأمناء مع أعضاء فريق المفوضية والشركاء المحليين كيفية استخدام الوجود المادي للمفوضية وخبراتها وقدراتها التقنية لجمع معلومات قائمة على الأدلة وبيانات موثوقة وصالحة بشأن حالة حقوق الإنسان وتحدياتها ومن ثم وضع برامج وعمليات استجابة مناسبة مع الشركاء ذوي الصلة. ورأى مجلس الأمناء أن توقيت الدورة بالغ الأهمية، نظراً لأن المفوضية تمضي قدماً مع دورة برمجتها الجديدة.

١٧- وأجرى مجلس الأمناء مناقشات في بيروت، مع موظفي المكتب الإقليمي ومع مختلف السلطات الوطنية في لبنان، بما في ذلك وزارة الخارجية ولجنة حقوق الإنسان النيابية، ومع شركاء الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني. وزار مجلس الأمناء مركز ريستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب في بيروت الذي تلقى دعماً مالياً من صندوق التبرعات لضحايا التعذيب، وناقش مختلف أنواع التعاون التي شاركت فيها المنظمة، إضافة إلى الدعم المالي من المفوضية. وزار أيضاً شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والتقى بممثلين للأمم المتحدة وبمجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني التي تعمل إقليمياً بشأن مسائل حقوق الإنسان والتنمية. وركزت المناقشات على برنامج المفوضية في المنطقة، وأهميته وتأثيره.

١٨- وتمكنت المفوضية بفضل وجودها المادي في المنطقة، على الرغم من موارده المحدودة، من تعزيز قيمة ولايتها الفريدة والتعاون بنشاط وبصفة خاصة مع شركاء رئيسيين على سبيل المثال لا الحصر في البلد المضيف. وتظهر القيمة المضافة جلياً مثلاً في الدعم الذي تقدمه المفوضية في البلد المضيف وغيره في المنطقة بشأن وضع إطار قانوني لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والتعليقات على التشريعات وتقديم الدعم إلى عملية تعزيز آليات الشكاوى والتحقيقات من خلال التعاون التقني. وأُتيحت الفرصة لمجلس الأمناء لكي يناقش مع الأعضاء المعنيين في البرلمان الدعم المقدم في هذه العملية، الذي أفيد بأنه قيم للغاية. وقدمت أمثلة على المشورة التقنية الجارية بشأن وضع التشريعات، بما في ذلك الخطوات المتبعة لمتابعة تصديق لبنان على اتفاقية مناهضة التعذيب، وبروتوكولها الاختياري، وإنشاء الآلية الوقائية الوطنية ومكافحة العنف المنزلي. وأعرب مجلس الأمناء أيضاً عن تقديره للنتائج التي تحققت من خلال برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات، مما ساعد على توطيد الجهود التي يبذلها البلد المضيف وعدة بلدان أخرى في المنطقة ودعمها دعماً هاماً من أجل الوفاء بالالتزامات بتقديم التقارير المعلقة. وشكلت حالة استقبال عدد كبير من اللاجئين مؤخراً، ولا سيما من الجمهورية العربية السورية، والتحديات التي يواجهها البلد، بالنظر إلى سخائه مع اللاجئين أيضاً أحد مجالات التركيز الرئيسية في المناقشات التي جرت أثناء الاجتماعات مع السلطات والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وخلال الاجتماعات التي عقدت مع موظفي المكتب الإقليمي، علم مجلس الأمناء أيضاً بشأن برنامج المساعدة التقنية الحالي الذي ينفذ مع المملكة العربية السعودية.

١٩- والمكتب الإقليمي هو أحد مكاتب المفوضية الإقليمية الذي يدعمه مستشار إقليمي للشؤون الجنسانية. ويوجه مجلس الأمناء اهتماماً خاصاً دوماً إلى الجهود التي تبذلها المفوضية بشأن إدماج المنظور الجنساني وحقوق المرأة من خلال التعاون التقني الذي تقدمه المفوضية. ويسّر مجلس الأمناء أن يحيط علماً بأن وجود المستشار قد زاد بشكل كبير من قدرات المكتب الإقليمي ومن عمله في القضايا الجنسانية وحقوق المرأة في المنطقة وفقاً لولاية المفوضية ورؤيتها. وأكد مجلس الأمناء مدى أهمية هذا النوع من الخبرة للعمل مع الشركاء وإقامة شراكات جديدة داخل الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وكياناتها الإقليمية لدعم الجهود الرامية إلى النهوض بحقوق المرأة. ويتواصل المستشار مع الشركاء على الصعيد الوطني، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات النسائية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وعلم مجلس الأمناء بشأن البرامج الجارية لبناء القدرات الرامية إلى تعزيز حقوق المرأة والآليات والمؤسسات الوطنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وناقش مجلس الأمناء أيضاً الكيفية التي تدفع بها التوجيهات المعيارية التدريجية التي تقدمها آليات حقوق الإنسان في مجال حقوق المرأة، ولا سيما توجيهات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والأعمال التي يضطلع بها المستشار حقوق المرأة في المنطقة نحو الأمام، بما في ذلك تيسير عقد جلسات بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن، ودراسة الجهود التي تبذلها البلدان لمكافحة العنف ضد المرأة، والنهوض ببرنامج القرار ١٣٢٥(٢٠٠٠). وأعرب مجلس الأمناء عن الارتياح الشديد لبرامج التدريب الجارية بشأن تعبئة المجتمعات المحلية فيما يخص المدافعات عن حقوق الإنسان من جميع أنحاء المنطقة، وأنشطة بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان لصالح القضاة والمحامين، ولا سيما ما يتعلق بقضايا، مثل القوالب النمطية الجنسانية القضائية وإمكانية لجوء المرأة إلى العدالة، والدعم المقدم إلى البلدان في المنطقة لتمكينها من الوفاء في الوقت المحدد

بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. والانطباع العام لمجلس الأمناء هو التحول في مسار العمل المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني من التركيز على كمية الأنشطة المضطلع بها إلى التركيز على نوعية الدعم والتعاون المقدمين.

٢٠- واستجابة للأزمة في الجمهورية العربية السورية، أنشأت المفوضية فريقاً، يعمل بوصفه مكتباً قطرياً افتراضياً، نظراً لعدم إمكانية الوصول حالياً إلى البلد، وهو يعمل من غازي عنتاب، بتركيا، ومن عمان وجنيف وبيروت. وقدم المكون في بيروت العامل في موقع مشترك مع المكتب الإقليمي للمفوضية إحاطة إلى مجلس الأمناء خلال الزيارة، وهو ما أتاح فرصة لمناقشة مختلف جوانب البرنامج. وينطوي عمل المفوضية بشأن الجمهورية العربية السورية على الرصد والإبلاغ، وتقديم المشورة في مجالي حقوق الإنسان والقانون إلى الشركاء وبناء القدرات والدعوة. ويتولى الفريق الذي يعمل من بيروت رصد حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية وتحليلها وإعداد تقارير بشأنها من خلال المساهمات في تقارير الأمين العام الشهرية إلى مجلس الأمن عملاً بقرارات مجلس الأمن ٢١٣٩(٢٠١٤) و٢١٦٥(٢٠١٤) و٢١٩١(٢٠١٤) و٢٢٥٨(٢٠١٥)، ويصدر أيضاً تقارير شهرية للإنذار المبكر. ولاحظ مجلس الأمناء كيف أن عمل فريق الرصد من أجل الجمهورية العربية السورية لا يزال مصدراً رئيسياً للمفوضية لجمع البيانات والإنذار المبكر والدعوة وكذلك أنشطة بناء القدرات مع الشركاء بشأن عدد من المسائل المواضيعية المحددة، بما في ذلك منهجية توثيق حقوق الإنسان، والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والعدالة الانتقالية، والإصلاح القانوني المستقبلي وتعزيز الخبرة بوجه عام في مجال حقوق الإنسان للمجتمع المدني السوري لحقوق الإنسان. وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه الشديد بالتزام الفريق وعمله في ظروف صعبة تتمثل في عدم الوصول إلى البلد والاضطلاع بأنشطة الرصد عن بعد. ويرى مجلس الأمناء، أن حصيلة عمل الفريق تقدم مثالاً هاماً آخر على نوعية العمل الذي تقدمه المفوضية، وطريقة استخدامه لتوجيه عملية العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. ويرى مجلس الأمناء، أن هذا هو نوع التعاون التقني الذي تكون المفوضية هي الأقدر على تقديمه.

٢١- واجتمع مجلس الأمناء مع المنسق المقيم في لبنان، ومع العديد من ممثلي الأمم المتحدة في المنطقة، التي تعتبر واحدة من المناطق التي توجد فيها أكبر الكيانات التمثيلية للأمم المتحدة وأكثرها تنوعاً في العالم من حيث عدد الوكالات والبرامج. ويغتنم مجلس الأمناء دائماً هذه الفرص مع الوكالات والبرامج ذات الصلة من أجل جمع معلومات عن أوجه التآزر والتعاون على الأرض لدعم الجهود الوطنية في أي مجال حرج من أجل تعزيز وحماية جميع الحقوق الاقتصادية والمدنية والثقافية والسياسية والاجتماعية. وأكدت عدة وكالات وبرامج للأمم المتحدة، كما هو الحال في مناطق أخرى، مدى فائدة المعلومات التي قدمتها المفوضية ومشورتها المتعلقة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يقدم توجيهات رئيسية إلى برامجها الرامية إلى دعم جهود الدولة للوفاء بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. وكان مجلس الأمناء مهتماً بصفة خاصة بالأعمال والخطط الجارية في سياق جدول الأعمال المتعلق بالحظر، والدعم المقدم إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وإن تأثير النزاعات في المنطقة، ومسألة أوجه عدم المساواة والتداعيات المترتبة على تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة قد بيّن بوضوح الدور الهام الذي تضطلع به المفوضية والتوقعات فيما يتعلق بتوفير التوجيه الفني والخدمات الاستشارية.

٢٢- وأبلغ عدة شركاء على الأرض مجلس الأمناء بان المكتب الإقليمي للمفوضية يعتبر نقطة مرجعية في شؤون الخبرة. ويأمل مجلس الأمناء بأن يفضي تعزيز الوجود الإقليمي للمفوضية إلى زيادة في القدرات المواضيعية، ولا سيما في هذا المنعطف الحاسم، عندما يؤدي كل من السلام والأمن، ومنع التطرف العنيف والحاجة إلى تعزيز سيادة القانون والقضاء على أوجه عدم المساواة دوراً بالغ الأهمية في تحقيق الاستقرار والازدهار في المنطقة وخارجها. وتعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إحدى المناطق التي لا تستفيد من وجود مستشاري حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة. وفي جميع المناطق الأخرى التي زارها مجلس الأمناء، أثبت مستشارو حقوق الإنسان أنهم مفيدون للغاية في دعم جهود الأمم المتحدة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في جميع البرامج على الأرض ودعم الدول في الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها وواجباتها، في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما عندما لا يكون للمفوضية وجود كامل يمثلها.

٢٣- وخلال الزيارة التي قام بها مجلس الأمناء إلى المكتب الإقليمي، وفي مناقشاته مع الشركاء، تمكن من الوقوف عملياً على أوجه التكامل وأهمية ولايته فيما يتصل بكل من صندوق التبرعات للتعاون التقني، وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وهناك توقعات واضحة ليس فقط من الشركاء الوطنيين في جميع أنحاء المنطقة فحسب، بل أيضاً من الأمم المتحدة بأن المفوضية ستواصل تقديم مشورة سليمة بشأن المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل ومتابعة نتائجه. وجرى التأكيد بشكل خاص على أهمية تعزيز الروابط بين هذه النتائج والتوصيات والاستعراضات والجهود المبذولة على الأرض لمكافحة عدم المساواة والتمييز. ويقتضي عدم المساواة في جميع أنحاء المنطقة ردوداً فعالة من حيث تحقيق التمتع بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية على النحو المشار إليه في الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمناء. غير أن آثار الاستبعاد وانعدام الثقة سوف تستمر بوضوح في إحداث تأثير سلبي على التقدم نحو السلام والحلول الدائمة لملايين اللاجئين والمشردين في جميع أنحاء المنطقة.

٢٤- وتقدم دورة البرمجة المقبلة في نظر مجلس الأمناء، فرصة ممتازة لتوسيع نطاق عمل المفوضية في المنطقة، وتعزيز قدرات موظفيها على الأرض، وتوسيع نطاق وجودها على الصعيد الوطني. ويود مجلس الأمناء تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز حوارها مع المفوضية، بهدف توسيع نطاق وجودها وقدرتها على الدعم في جميع أنحاء المنطقة.

٢٥- وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، شدد جميع النظراء الذين اجتمع مجلس الأمناء بهم على الدعم المقدم من المفوضية وقيمة عملها، بما في ذلك السلطات والمجتمع المدني وأعضاء الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وأثبتت الزيارة التي قامت بها المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة مرة أخرى أنه عندما تتاح الفرصة لاستخدام الولاية الكاملة للمفوض السامي بطريقة استراتيجية لدعم الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان في بلد ما، تكون النتائج ملموسة ومستدامة، فالمفوضية مقبولة بوصفها شريكاً موثوقاً رئيسياً، على الرغم من التعقيدات الحاسمة.

٢٦- وفي رام الله، التقى وفد مجلس الأمناء بموظفي المفوضية، ووزارة الخارجية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، وبرامج ووكالات الأمم المتحدة وممثلي المجتمع الدولي لدعم البرامج الإنمائية على الأرض. وزار مجلس الأمناء أيضاً غزة حيث اجتمع بموظفي مكتب المفوضية هناك والمجتمع المدني ووكالات وبرامج الأمم المتحدة.

٢٧- وأعرب مجلس الأمناء عن إعجابه الشديد بعمل المفوضية في هذا السياق السياسي المعقد وبمسارها الاستراتيجي، على الرغم من التحديات التشغيلية الحرجة على الأرض. وأبرزت المناقشات مع جميع الشركاء إلى أي مدى تعمل المفوضية عن كثب مع جميع هذه البلدان وكيف تزود تقارير الرصد جميع البرامج بالمعلومات وتسهم بشكل إيجابي في تحقيق نتائج ملموسة جداً في وضع إطار الحماية الوطني، والعمل مع آليات حقوق الإنسان والإصلاحات القانونية والسياساتية الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، أعطى الرصد الوثيق لحالة المدافعين عن حقوق الإنسان والأشخاص المحتجزين للمفوضية فكرة دقيقة عن التحديات الرئيسية التي يتعين التصدي لها والمؤسسات ذات الصلة التي يتعين العمل معها في مجال تصميم البرامج المناسبة وتنفيذها.

٢٨- وتمكنت المفوضية بشكل فعال جداً من الاستمرار في الحفاظ على عملياتها والمضي في وضع البرامج مع الإبقاء دائماً على أعلى معايير الاستقلال في ظل الاحترام التام لولاية المفوض السامي. ولاحظ مجلس الأمناء، وهو أيضاً الحال في أوكرانيا، كيف يتصدى موظفو المفوضية بمهارة للتحديات التي يواجهونها، مع ضمان احترام المعايير الدولية كأساس رئيسي لجميع برامجها. وإن أوجه التعاون والثقة والمصداقية التي نجحت المفوضية في إرسائها على مدى أكثر من ٢٠ عاماً على وجودها، من خلال العديد من أوضاع الأزمات والأوقات الصعبة، هي في رأي مجلس الأمناء نتيجة لبرنامج متسق يتفق تماماً مع المعايير الدولية والتزام بناء واستباقي بوضع حقوق الأشخاص في صلب جميع الاستراتيجيات. وعلى النحو الذي لوحظ في حالة الزيارات السابقة لمجلس الأمناء، مثل زيارته الأخيرة إلى مكتب المفوضية في غواتيمالا، ومكتب الأرض الفلسطينية المحتلة، تؤدي المفوضية دوراً موحداً هاماً، وتتيح حيزاً موثوقاً للحوار، من خلال أيضاً فتح قنوات للمشاركة، ولا سيما فيما يخص المدافعين عن حقوق الإنسان والضحايا. وسلط المدافعون عن حقوق الإنسان الذين اجتمع بهم مجلس الأمناء في غزة الضوء على ذلك.

٢٩- وكان أحد أهم إنجازات المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة هو الاستخدام الاستراتيجي لولايتها المتعلقة بالرصد في جمع بيانات قيّمة وموثوقة ووضع برامج محددة للتعاون التقني ترمي إلى وضع نظام حماية وطني. وأكدت جميع الجهات الفاعلة التي اجتمع بها مجلس الأمناء على حياد المفوضية بوصفه عنصراً رئيسياً من عناصر الثقة التي ترعاها والتي تتجلى في توصياتها إلى جميع القطاعات. وأشار مجلس الأمناء إلى أن أنشطة بناء القدرات قد ازدادت، ولا سيما منذ تصديق دولة فلسطين في عام ٢٠١٤ على سبع من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وأعرب أيضاً عن تقديره لأنه شهد أثناء زيارته مناقشة واستكمال عدد من الإجراءات الملموسة لبناء القدرات من أجل الوفاء بالتزامات تقديم التقارير. وإن سلسلة من الأنشطة، التي تشتمل على التصديق والتطوير التشريعي وإصلاح القوانين بما يتماشى مع المعايير الدولية وصنع السياسات تغذي البرنامج بأكمله. فعلى سبيل المثال، ما فتئت المفوضية تقدم الدعم بشأن وضع الصيغة النهائية للتقارير المقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري، ويحظى دورها في ضمان عدم تجاهل الحالة في غزة في كلا التقريرين بتقدير كبير من جميع الأطراف التي اجتمع بها مجلس الأمناء. وأعرب مجلس الأمناء أيضاً عن إعجابه بعمل المفوضية وبدورها التوجيهي من خلال المجموعة المعنية بالحماية الإنسانية في الأمم المتحدة التي تتولى قيادتها وهي مجموعة تحتل مكانة فريدة بين جميع المكاتب

التي زارها مجلس الأمناء. ورأى مجلس الأمناء أن هذه الأمثلة يمكن أن تسهم في منهجيات تعميم مراعاة حقوق الإنسان في العمل الإنساني في حالات صعبة وكذلك في مواصلة تطوير إمكانات تلك الوظيفة في كثير من الحالات الأخرى في المناطق الأخرى. وأعرب مجلس الأمناء أيضاً عن قلقه إزاء التحديات البيئية في المنطقة، التي لها آثار هامة على حقوق الإنسان، ويحدوه أمل كبير في أن يوجه فريق الأمم المتحدة بأكمله الاهتمام لها من خلال برامجه التعاونية.

٣٠- ويعرب مجلس الأمناء عن دهشته إزاء التحديات التشغيلية التي تواجهها المفوضية والتحديات التي تنتظره على الرغم من الإنجازات الهامة التي تحققت في السنوات الأخيرة. ولا يقتضي تعزيز التقدم المحرز حتى الآن واستغلاله الحصول على الدعم من المقر فحسب بل أيضاً من منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ويشاطر مجلس الأمناء جميع الأطراف الفاعلة التي اجتمع بها شواغلها بشأن الحالة في غزة، حيث تتصدع عملية إحراز تقدم مستدام في مجال حقوق الإنسان بفعل الحصار الإسرائيلي (بما في ذلك القيود المفروضة على حركة موظفي الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني)، وضرورة تحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية وتدهور الحالة الإنسانية عموماً.

ثالثاً- التعاون التقني

ألف- التعاون التقني ومجالات العمل ذات الأولوية للمفوضية

٣١- منذ عام ٢٠١٢، وجه مجلس الأمناء في السنوات الأخيرة انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى عدد من العناصر الكفيلة بجعل التعاون التقني للمفوضية فعالاً، وهي العناصر التي أصبحت واضحة من تجربته في الإشراف على إدارة صندوق التبرعات. وقد سبق لمجلس الأمناء أن كتب في تقارير سابقة عن أهمية (أ) ترسيخ التعاون التقني في تعزيز الطابع العالمي لجميع حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتعزيزها وحمايتها و(ب) بناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية في ميدان حقوق الإنسان عن طريق التعاون التقني والخدمات الاستشارية و(ج) إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة في الميدان و(د) برامج التعاون التقني التي تضمن أوسع قدر ممكن من مشاركة جميع مكونات المجتمعات الوطنية و(هـ) التعاون التقني الفعال الذي يعكس الأهداف الإنمائية الوطنية و(و) برامج للتعاون التقني من أجل دعم تنفيذ التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان والمتابعة بشأنها.

٣٢- ويحظى إقرار مجلس حقوق الإنسان بفائدة الآراء والتوجيهات الصادرة عن مجلس الأمناء من خلال بلورة تلك العناصر بترحيب شديد ويعتبره جميع أعضاء مجلس الأمناء تشجيعاً على مواصلة توضيح العناصر من خلال تحديثاته السنوية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي هذا التقرير، يتوسع مجلس الأمناء في رأيه بالقول إن فعالية تعاونه التقني في ميدان حقوق الإنسان ينبغي أن ترتكز على الأولويات البرنامجية وأن تستند إليها وأن تركز على عمل المفوضية من خلال دورة برمجتها، بهدف تحقيق المستوى الأمثل من فعالية استخدام جميع أنواع الموارد المتاحة.

٣٣- وإن عنصر التعاون التقني ضروري لضمان استخدام الخبرة والموارد المالية المتاحة بقدر أكبر من الفعالية. ومستوى الموارد من الموظفين والتمويل المتاح للتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان لا يكفي على الإطلاق بالنسبة إلى احتياجات الناس ومطالب الدول. ومن الضروري، بالتالي،

أن تستخدم الموارد المتاحة على خير وجه. وهذا يتطلب تحليلاً جيداً للاحتياجات، ووضع رؤى استراتيجية جيدة للأهداف والأولويات وتنسيق عملية تقديم المساعدة التقنية. وإن عملية البرمجة الاستراتيجية المتعددة السنوات للمفوضية هي أشمل عملية منتظمة لتحديد استراتيجيات حقوق الإنسان وأولويات التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. وهي تستند إلى بيانات وأدلة صلبة وتجري من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق. ولهذه الأسباب، فهي توفر أفضل منبر للتخطيط والاضطلاع بالأشكال الأخرى للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان. ولاحظ مجلس الأمناء من خلال دوراته الميدانية، كيف يعمل التنسيق على تعزيز النتائج وتقويتها، وتمكن من الحصول على أمثلة ملموسة في مجالات عديدة، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى سن أو تعديل التشريعات بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الحيز المدني وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان، والجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنساني على سبيل المثال لا الحصر. ومن المؤكد أن مجلس الأمناء يرى ذلك في تخطيطه. وهو يشجع الآخرين الذين يسهمون بشكل مباشر أو غير مباشر في التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على مراعاة خطط برامج المفوضية في تحديد استراتيجياتها وأولوياتها وبرامجها. ويشجع مجلس الأمناء أيضاً المفوضية على مواصلة التخطيط البرنامجي عن طريق التحليل القائم على الأدلة والتشاور الواسع النطاق للتأكد من أن أولوياته وأعماله البرنامجية تتطابق مع حقائق حقوق الإنسان. وفي أعقاب زياراته إلى الميدان والنتائج التي توصل إليها، يرى مجلس الأمناء أيضاً أن هناك فرصة كبيرة لتحسين نقل النتائج الهامة التي تتحقق على الأرض، بما في ذلك تبادل الخبرات فيما بين المناطق. ولاحظ مجلس الأمناء خلال السنوات الخمس الماضية كيف زادت المفوضية من استثماراتها في هذا المجال الحيوي. وتتيح الدورة البرمجية الجديدة فرصة هامة لمواصلة تعزيز المشورة المقدمة في مجال الاتصالات من المقر وقدرات الخبراء في هذا المجال في المكاتب الميدانية، ولا سيما في المكاتب الإقليمية.

٣٤- ويتابع مجلس الأمناء عن كثب عملية البرمجة الحالية للمفوضية ويحللها ويشارك فيها بطرق مختلفة، وهي عملية ستحدد اتجاهه المستقبلي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وأعرب مجلس الأمناء عن تقديره الخاص للجهود المتجددة التي تبذلها المفوضية من أجل الوصول إلى أقصى قدر ممكن من المساهمات والحصول عليها من الجهات المستهدفة الممكنة الأكثر تنوعاً، بما في ذلك الدول، والمؤسسات والهيئات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء. وقدم أعضاء مجلس الأمناء آراءهم بشأن الإنجازات التي تحققت على مر السنوات الأربع الماضية، وتتطلب التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان المقبلة، والمزايا النسبية والتعاونية للمفوضية والمجالات الحرجة اهتماماً واستثماراً خاصين.

باء- التآزر وإقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٣٥- واصل مجلس الأمناء أثناء زياراته إلى المكاتب الميدانية للمفوضية خلال الفترة قيد الاستعراض توجيه اهتمامه إلى أوجه التآزر والشراكات ما بين وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في مجال التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وأتيحت لمجلس الأمناء الفرصة من خلال المناقشات مع الوكالات والبرامج الموجودة على الصعيدين الإقليمي والوطني والمنسقين المقيمين، لفهم كيفية تطور الالتزام بحقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتحديد أولويات الدعم لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٣٦- ويرى مجلس الأمناء أن الدورة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل التي بدأت في أيار/مايو ٢٠١٧ قد خلقت زخماً جديداً من أجل العمل البناء والتعاوني بشأن تنفيذ التوصيات من قبل آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك تلك الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل وفي ضوء تجديد الجهود على المستويين الوطني والإقليمي لدفع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ نحو الأمام. وعلى النحو الذي أكده الأمين العام في تقاريره إلى الجمعية العامة (انظر A/72/1، الفقرة ٩٨ وA/72/351)، يستند هذا العمل إلى زيادة الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء وتعزيز أواصر التعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمواءمة الأفضل لحقوق الإنسان والجهود الإنمائية على المستوى الوطني ومشاركة الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية، مثل المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ووكالات الأمم المتحدة على المستوى الوطني والجهات المانحة ومنظمات حقوق الإنسان الإقليمية. وفي عام ٢٠١٧، جرى تأكيد هذا التركيز من خلال أنشطة صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وقدم الصندوق مساعدة مالية وتقنية من أجل الأنشطة في أنتيغوا وبربودا، وباراغواي وبربادوس وبوتسوانا وترينيداد وتوباغو والجمهورية الدومينيكية وجمهورية مولدوفا ودومينيكا وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا والعراق وغرينادا وكمبوديا وكوستاريكا وليسوتو.

٣٧- وأعرب مجلس الأمناء عن سروره الخاص للتطورات الأخيرة في منطقة الأمريكتين، حيث عمل مكتب المفوضية الإقليمي لأمريكا الجنوبية بشكل وثيق مع الأفرقة القطرية للأمم المتحدة في عدد من البلدان في المنطقة من خلال دورة البرمجة الحالية، وتعزيز القدرة الوطنية في مجال حقوق الإنسان. وقد أمكن ذلك في البداية كجهد مشترك لبرنامج المفوضية في المنطقة والتمويل الإضافي من صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وهو ما يفضي إلى مبادرات هامة، مثل إنشاء أدوات إلكترونية لمتابعة التوصيات الدولية لحقوق الإنسان وخطط العمل الوطنية المعدة في مجال حقوق الإنسان. وإن زيادة قدرات موظفي الأمم المتحدة على الأرض من أجل أنشطة حقوق الإنسان، إلى جانب استعداد الشركاء الوطنيين للحصول على التعاون التقني في هذا المجال، قد أدى إلى اتساق التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الوطنيين، وتقاسم الممارسات والخبرات الجيدة. وفي ضوء النتائج التي تحققت بدعم من شركاء الأمم المتحدة، مثل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ستكون المفوضية قادرة على صون وتعزيز قدرات شبكتها في المنطقة. ويرى مجلس الأمناء أن هناك عدداً من التجارب في هذا المجال يمكن تكرارها وتقاسمها في مناطق أخرى، وعلى سبيل المثال في آسيا والمحيط الهادئ.

جيم- قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية

٣٨- يواصل مجلس الأمناء الاستفادة من التقارير والمعلومات المقدمة والميسّرة من خلال نظام رصد أداء المفوضية. وقد تمكن من خلال زياراته إلى المكاتب الميدانية أن يرى كيف يستخدم النظام بشكل كامل وكيفية زيادة قدرة المفوضية على رصد تنفيذ جميع برامجها بدقة. ولا يزال النظام أداة حاسمة تتيح لمجلس الأمناء المعلومات التي يحتاجها للاضطلاع بمهامه في الوقت المناسب. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أثبت وجود النظام مدى أهميته الشديدة بالنسبة إلى دورة البرمجة الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتقدم التحسينات المنفذة خلال العام الماضي فرصاً أكبر

لتصنيف البيانات وجمعها وإمكانية الوصول في جميع مكاتب المفوضية لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ولاحظ مجلس الأمناء بوجه خاص في عام ٢٠١٧ مدى فائدة النظام لتحسين التنسيق بين جميع كيانات التخطيط. فالقدرات المعززة هي عنصر رئيسي لتعزيز التعاون والاستفادة القصوى والمثلى من الموارد المتاحة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمناء قد استطاع تقدير بعض التطورات الهامة التي قدمها نظام أوموجا، فإنه لا يزال يرى أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية عند بدء تنفيذ النظام في الميدان لكفالة أقل قدر ممكن من الانقطاع في العمليات.

دال- النتائج الرئيسية والتحديات والتوصيات

٣٩- أتاحت السنة قيد الاستعراض فرصة فريدة لمجلس الأمناء لزيادة المشورة إلى أقصى حد من خلال عملية البرمجة في المفوضية لدورة البرمجة الجديدة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. واستخدم مجلس الأمناء جميع الفرص الممكنة للعمل بنشاط مع عناصر التعاون التقني للمفوضية التي لها صلة بكل استراتيجية من استراتيجياته المواضيعية، وإسداء المشورة بشأن تنفيذها في دورة البرمجة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وتبادل الآراء التي كونها بعد أن زار مكاتب عديدة في جميع المناطق وتوفير أفكار ثاقبة واقتراحات من أجل تعزيز البرامج المقبلة.

٤٠- ويرحب مجلس الأمناء بكون مجلس حقوق الإنسان قد أعرب عن تقديره في عام ٢٠١٦ لجدوى مساهماته وآرائه. وأعرب مجلس الأمناء عن سروره بصفة خاصة لأنه لاحظ عدداً من البرامج على الأرض التي اعتبرت فيها المفوضية شريكاً موثوقاً رئيسياً، على الرغم من التحديات المالية الهامة في توفير الاستدامة والاستمرارية والاستقرار لبرامجها. ويرحب مجلس الأمناء بوجه خاص بالجهود الرامية إلى تغطية عنصر هام من قدرات المفوضية في الأرض الفلسطينية المحتلة من الميزانية العادية. ويرغب مجلس الأمناء على النحو الذي أكده في التقارير السابقة في أن يواصل دعوة الدول الأعضاء إلى دعم مكاتب المفوضية على الأرض من خلال تقديم التمويل الكافي لضمان أن يتوافر لها ما يكفي من الموظفين وأن يعكس إطار العمليات بالكامل ولاية المفوض السامي وهو مفتاح لتحقيق نتائج مستدامة وملموسة.

٤١- وعلى النحو الذي أشير إليه في التقارير السابقة، يتطلب اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، بنهجهما القوي والواضح القائم على حقوق الإنسان، فهماً جديداً لما تمثله المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من الزيادة في معامل لجنة المساعدة الإنمائية للمفوضية من ٦٤ في المائة إلى ٨٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، لا يزال مجلس الأمناء مقتنعاً بأن جميع التبرعات المقدمة إلى المفوضية في مجملها ينبغي أن تعامل باعتبارها مساعدة إنمائية رسمية مائة في المائة نظراً لما تكتسيه جميع أعمالها من أهمية حاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة وإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

٤٢- أُبلغ مجلس الأمناء، في اجتماعيه في جنيف وبيروت، بآخر المستجدات بشأن الوضع المالي العام للمفوضية، والوضع المالي لصندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان على التوالي. وناقش مجلس الأمناء أيضاً وحلل حالة تنفيذ خطة عمل صندوق التبرعات

لعام ٢٠١٧ وأقرها. ويشير تحليل لاتجاهات التمويل بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٧ (انظر المرفق الأول) إلى استمرار انخفاض التبرعات المقدمة إلى الصندوق، ولا سيما في السنوات الثلاث الأخيرة، الأمر الذي له تأثير سلبي على قدرته على الاستجابة للاحتياجات والمطالب الراهنة في الميدان. وأثار جميع الشركاء خلال زياراتهم على الأرض على مدى السنوات الأربع الأخيرة، مع مجلس الأمناء ضرورة زيادة الوجود التمثيلي والبرامج في الميدان.

٤٣- وفي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع النفقات ٤٤٧ ٣٦٢ ١٢ دولاراً، وهو يقل كثيراً عن السنوات السابقة بسبب عدد من التخفيضات في برامج مختلفة. وتقابل التخفيضات إلى حد كبير إغلاق عدد من المكاتب وتخفيض عدد البرامج. وتلقى الصندوق في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، ما مجموعه ١٤١ ٠٠٢ ١١ دولاراً (٤٥٥ ٨٤٣ ٢ دولاراً مخصصة للصندوق الطوعي و٠٣٣ ٦٦٩ ١ دولاراً للتعاون التقني بشأن مشاريع قطرية محددة و٦٥٢ ٤٨٩ ٦ دولاراً لصناديق الأموال غير المخصصة). وقدم الصندوق موارد لبرامج التعاون التقني ترمي إلى بناء أطر قوية لحقوق الإنسان على الصعيد الوطني في ٢٨ منطقة وبلداً وإقليماً عن طريق ١٤ مستشاراً لشؤون حقوق الإنسان/مشروعاً لتعميم مراعاة حقوق الإنسان (في الاتحاد الروسي، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وتشاد، وتيمور – ليشتي، وجمهورية مولدوفا، ورواندا، وسري لانكا، وصربيا، والفلبين، وكينيا، ومدغشقر، والنيجر، ومنطقة جنوب القوقاز (جورجيا))، و١٠ مكونات لحقوق الإنسان ببعثات السلام (في أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان (دارفور)، والصومال، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، وكوسوفو[١]، وليبريا، وليبيا، وهايتي) ؛ و٤ مكاتب قطرية/مكاتب مستقلة في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ودولة فلسطين، والمكسيك، وموريتانيا.

٤٤- ويسّرت المفوضية من خلال الصندوق، الجهود المبذولة على المستوى القطري لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في قوانينها وسياساتها وممارساتها الوطنية، بما في ذلك من خلال متابعة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان ووضع آليات إلكترونية لتيسير مثل هذه المتابعة. وأسهمت أيضاً في إنشاء وتعزيز الهياكل والمؤسسات والقدرات الوطنية من أجل ضمان التقيد بتلك المعايير. وإن أنشطة تعزيز إقامة العدل، بما في ذلك تقديم الدعم للنهوض بقدرات وصول الأفراد والجماعات الذين يواجهون التمييز والاستبعاد وزيادة القدرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والقضاء على أوجه عدم المساواة تصدرت أيضاً مكاناً بارزاً في العديد من البرامج التي تتلقى الدعم من صندوق التبرعات. ولاحظ مجلس الأمناء كيف عززت المفوضية أيضاً تقديم المشورة التقنية، ليس فقط من أجل إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس، فحسب، بل أيضاً من أجل تعزيز قدرتها على الاستجابة والتصرف وفقاً لهذه المبادئ في عدد من البلدان. ولا يزال منسقو الأمم المتحدة المقيمون وأفرقتها القطرية يشهدون تعزيز قدراتهم في مجال حقوق الإنسان عن طريق نشر مستشارين في مجال حقوق الإنسان، وتطوير عدد من مشاريع تعميم مراعاة حقوق الإنسان. وترد في مرفقات هذا التقرير معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، ووضعه المالي في عام ٢٠١٧، وقائمة بالجهات المانحة والمساهمين (انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع).

(١) يتعين فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذه الوثيقة في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤(١٩٩٩).

٤٥- ولا يزال مجلس الأمناء يؤكد أهمية ضمان زيادة واستدامة المساهمات المقدمة إلى المفوضية وصندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ويشارك مجلس الأمن في سياق ولايته في عدد من الأنشطة التي تبذلها المفوضية لجمع الأموال في المناطق التي زارها ويحدوه أمل كبير في أن يستمر نمو القدرات المالية للمنظمة في عام ٢٠١٨ لكي تكون قادرة على الاستجابة للتحديات الراهنة الماثلة في جميع أنحاء المناطق وعبر تلك المناطق.

Annex I

Contributions to the Voluntary Fund and expenditure trends (2008–2017)

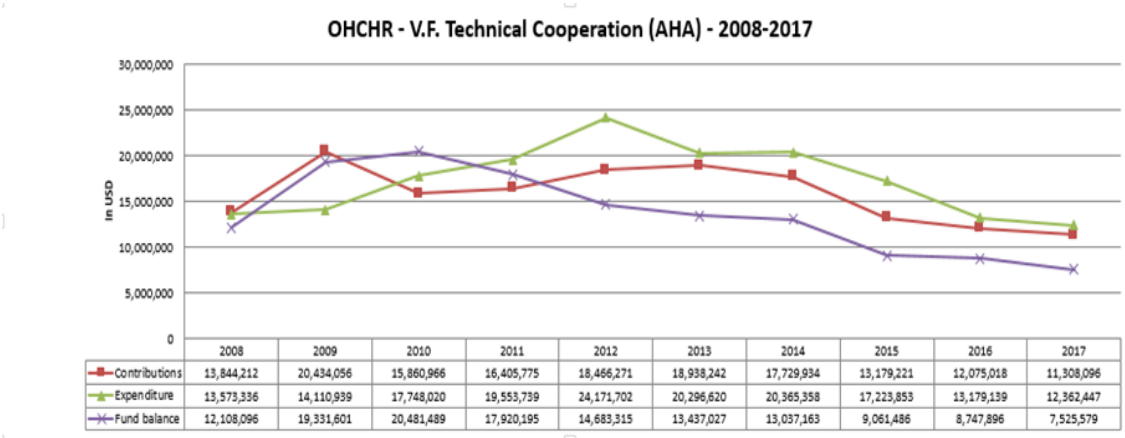

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Contributions	13,844,212	20,434,056	15,860,966	16,405,775	18,466,271	18,938,242	17,729,934	13,179,221	12,075,018	11,308,096
Expenditure	13,573,336	14,110,939	17,748,020	19,553,739	24,171,702	20,296,620	20,365,358	17,223,853	13,179,139	12,362,447
Fund balance	12,108,096	19,331,601	20,481,489	17,920,195	14,683,315	13,437,027	13,037,163	9,061,486	8,747,896	7,525,579

Annex II

Voluntary Fund cost plan and expenditure (2017)

United Nations Human Rights
OFFICE OF THE HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES

Voluntary Fund for Technical Cooperation

Project Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	Cost Plans 2017 Staff costs	Activities	Total	Expenditure USD at 31.12.2017
	(a) Human Rights Advisers in UNCT (14) */:				
	- Activities implemented by OHCHR HRAs				
	to the UNCT in:				
SB-002067	- Russian Federation	240,688	458,893	**699,581**	**556,958**
SB-002065	- South Caucasus, Georgia	415,689	217,141	**632,830**	**641,084**
SB-002068	- Moldova	102,038	103,135	**205,173**	**181,139**
SB-002365	- Serbia	258,857	193,219	**452,076**	**402,091**
SB-002085	- Rwanda	308,872	141,826	**450,698**	**336,031**
SB-002063	- Kenya	543,720	227,017	**770,737**	**507,635**
SB-002066	- Niger	41,692	49,057	**90,749**	**87,051**
SB-002089	- Chad	425,666	147,409	**573,075**	**487,650**
SB-002077	- Madagascar	263,325	133,846	**397,171**	**339,781**
SB-002072	- Paraguay	225,218	193,659	**418,877**	**323,694**
SB-002064	- Papua New Guinea	319,284	245,772	**565,056**	**390,922**
SB-007555	- Philippines	247,438	-	**247,438**	**225,044**
SB-002083/7857	- Sri Lanka	184,018	124,314	**308,332**	**161,680**
SB-002099	- Timor Leste	366,155	128,764	**494,919**	**464,828**
	sub-total HR Advisers:	***3,942,660***	***2,364,052***	***6,306,712***	***5,105,588***
	(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (10)				
	- Activities implemented by UN Peace Missions				
	Human Rights Units in:				
SB-007116	- Haiti (MINUSTAH)	-	88,479	**88,479**	**51,497**
SB-006018	- Afghanistan (UNAMA)	-	359,319	**359,319**	**221,728**
SB-007192	- Côte d'Ivoire (UNOCI)	-	31,640	**31,640**	**49,778**
SB-007194	- Liberia (UNMIL)	-	73,450	**73,450**	**34,176**
SB-007199	- Somalia (UNSOM)	-	177,580	**177,580**	**137,037**
SB-007197	- South Sudan (UNAMID)	-	181,964	**181,964**	***(28,781)***
SB-006152	- Guinea Bissau (UNIOGBIS)	-	69,495	**69,495**	**54,574**
SB-007195	- Central African Republic (MINUSCA)	-	108,177	**108,177**	**80,505**
SB-002073	- Kosovo	29,170	2,882	**32,052**	**27,743**
SB-002092	- Libya	31,956	126,237	**158,193**	**87,348**
	sub-total Peace Missions:	***61,126***	***1,219,223***	***1,280,349***	***715,605***
	(c) Country/Standalone Offices (4)				
SB-002069/6649	- Mauritania	682,223	452,886	**1,135,109**	**788,063**
SB-007868	- Mauritania - Malian Refugees in Hodh Ech-Chargui	26,781	26,063	**52,844**	**52,662**
SB-002062	- State of Palestine	632,037	469,827	**1,101,864**	**884,090**
SB-002103	- East Jerusalem, public information and legal analysis	560,819	31,651	**592,470**	**513,876**
SB-002071	- Bolivia	1,166,784	957,229	**2,124,013**	**1,902,547**
SB-008426	- Mexico (Justice system's forensic sciences)	89,713	21,018	**110,731**	**62,815**
SB-002059/6648	- Mexico	1,786,704	632,127	**2,418,831**	**2,361,348**
	sub-total Country /Standalone Offices:	***4,945,061***	***2,590,801***	***7,535,862***	***6,565,401***
	Adjustments related to closed projects				***(24,147)***
	Sub-Total	**8,948,847**	**6,174,076**	**15,122,923**	**12,362,447**
	Total (including 13% PSC)	**15,122,923**			**82%**

**/ In addition, 6 Human Rights Advisers are being funded in 2017 by contributions received from MPTF/UNDG under the OHCHR general fund (HCA) in Jamaica, Dominican Republic, Sierra Leone, Nigeria, Malawi, Mozambique.*

***/ Project prior year adjustments: Expenditure recorded in 2017 $118,606 reduced by ($147,387) related to 2016 commitments liquidated in 2017.*

Annex III

Financial status of the Voluntary Fund (2017)

Office of the High Commissioner for Human Rights
United Nations Voluntary Fund
for Technical Cooperation (AHA)

Statement of Income and Expenditure (in USD)
Overview for the years 2008 to 2017

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
Income										
Voluntary contributions	13,844,212	20,434,056	15,860,966	16,405,775	18,466,271	18,938,242	17,729,934	13,179,221	12,075,018	11,308,096
Miscellaneous/interest income	920,529	900,388	934,223	586,670	482,247	180,052	378,898	98,209	103,806	76,755
Total income	**14,764,741**	**21,334,444**	**16,795,189**	**16,992,445**	**18,948,518**	**19,118,294**	**18,108,832**	**13,277,430**	**12,178,824**	**11,384,851**
Expenditure										
Staff and other personnel costs	7,309,704	8,179,321	9,205,785	10,688,114	13,707,545	12,424,012	12,397,223	11,246,805	7,996,954	7,406,548
Travel */	612,250	481,785	780,989	1,073,631	1,094,387	658,153	749,979	427,909	1,253,574	1,449,714
Contractual Services	729,702	527,984	673,992	770,747	922,295	521,983	554,388	414,257	756,453	656,783
Operating expenses/Other direct costs	754,414	868,815	1,331,084	1,034,988	1,552,751	1,354,728	1,733,897	1,338,930	1,234,775	1,202,785
Supplies, Materials, Equiment and Vehicles	368,026	550,921	324,423	516,202	196,219	151,121	206,095	304,359	324,874	118,334
Transfer and Grants to Implementing Partners	2,237,706	1,878,784	3,405,600	3,204,854	3,922,089	2,872,109	2,416,603	1,463,812	171,525	178,684
Programme support costs	1,561,534	1,623,329	2,026,147	2,265,203	2,776,416	2,314,514	2,307,173	2,027,781	1,440,984	1,349,599
Total expenditure	**13,573,336**	**14,110,939**	**17,748,020**	**19,553,739**	**24,171,702**	**20,296,620**	**20,365,358**	**17,223,853**	**13,179,139**	**12,362,447**
Excess/(shortfall) of income over expenditure	**1,191,405**	**7,223,505**	**(952,831)**	**(2,561,294)**	**(5,223,184)**	**(1,178,326)**	**(2,256,526)**	**(3,946,423)**	**(1,000,315)**	**(977,596)**
Opening Balance	**8,729,209**	**12,108,096**	**19,331,601**	**20,481,489**	**17,920,195**	**14,683,315**	**13,437,027**	**13,037,163**	**9,061,486**	**8,747,896**
Prior period savings, refunds, write-of	**2,187,482**	**0**	**2,102,719**	**0**	**1,986,304**	**-67,962**	**1,856,662**	**-29,254**	**686,725**	**-244,721**
End of period fund balance	**12,108,096**	**19,331,601**	**20,481,489**	**17,920,195**	**14,683,315**	**13,437,027**	**13,037,163**	**9,061,486**	**8,747,896**	**7,525,579**

*/ Note: for 2016 & 2017 travel expenses also include costs for seminars previously reported under transfer/grants budget line.

Annex IV

Donors and contributors (2017)

UN Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC) Voluntary contributions in 2017					
Donor	**Pledge USD$**	**Paid USD$**	**Gain/loss on exchange**	**Unpaid pledge USD$**	**Earmarking**
Finland	910,125.14	941,176.47	31,051.33	0.00	VFTC
Germany	307,950.73	307,950.73	0.00	0.00	VFTC (allocated to Mexico)
Germany	293,489.86	293,489.86	0.00	0.00	VFTC (allocated to Mexico)
India	100,000.00	100,000.00	0.00	0.00	VFTC
Liechtenstein	39,721.95	40,160.64	438.69	0.00	VFTC
South Africa	10,678.25	10,678.25	0.00	0.00	VFTC
United States of America	1,150,000.00	1,150,000.00	0.00	0.00	VFTC
(a) total contributions earmarked to VFTC	**2,811,965.93**	**2,843,455.95**	**31,490.02**	**0.00**	
Australia	166,414.52	166,414.52	0.00	0.00	HRA in Philippines
France	22,753.13	21,231.42	-1,521.71	0.00	Chad
	45,506.26	42,462.85	-3,043.41	0.00	Mauritania
Germany	31,498.37	31,498.37	0.00	0.00	Sri Lanka
	204,777.42	204,777.42	0.00	0.00	Combatting Impunity in Mexico
International Organization for Migration	52,800.00	41,800.00	0.00	11,000.00	Mauritania
Mac Arthur Foundation	150,000.00	150,000.00	0.00	0.00	Mexico
Netherlands	115,120.00	115,120.00	0.00	0.00	Kenya
Norway	63,320.83	65,723.49	2,402.66	0.00	OPT
Organisation Internationale de la Francophonie	5,971.77	5,005.69	228.27	1,194.35	Madagascar
Saudi Arabia	200,000.00	200,000.00	0.00	0.00	Opt
	240,000.00	240,000.00	0.00	0.00	Mena Region (allocated to Mauritania)
Switzerland	405,370.00	360,000.00	0.00	45,370.00	oPt (Office in East Jerusalem)
United Kingdom	25,000.00	25,000.00	0.00	0.00	Protection and Promotion of HR in Georgia
UNDP	248,400.00	0.00	0.00	248,400.00	Kenya
(b) total contributions earmarked to specific projects	**1,976,932.30**	**1,669,033.76**	**-1,944.19**	**305,954.35**	
Unearmarked funds allocated to VFTC					
EU	1,074,113.86	1,061,571.13	-12,542.73	0.00	Unearmarked
Norway	2,371,916.51	2,521,910.67	149,994.16	0.00	Unearmarked
Sweden	2,290,688.35	2,406,170.24	115,481.89	0.00	Unearmarked
United States of America	500,000.00	500,000.00	0.00	0.00	Unearmarked (allocated to Mexico)
(c) total unearmarked funds	**6,236,718.72**	**6,489,652.04**	**252,933.32**	**0.00**	
TOTAL (a) + (b) + (c)	**11,025,616.95**	**11,002,141.75**	**282,479.15**	**305,954.35**	